التغييرات الحكومية والأمنية: استبدال فاسدين بالأكثر فساداً

almodon.com/arabworld/2018/11/27/التغييرات-الحكومية-و-الأمنية-استبدال-فاسدين-بالأكثر-فسادا

(انترنت)

أصدر الرئيس بشار الأسد، الإثنين، قرارات تقضي بمبادلات وإلغاء تعيين 9 وزراء وتكليف آخرين، في تعديل وزاري هو الثاني للعام 2018. التغيير الوزاري الذي أصدره الأسد كان مُتوقعاً منذ شهرين، خاصة مع زيادة الغضب الشعبي على "الحكومة"، و"التصعيد الكبير" من مجلس الشعب على الوزراء، على خلفية قراراتهم "غير المدروسة".

وأصدر الأسد مرسوماً بإلغاء تعيين اللواء محمد الشعار، الذي نجا مرتين من تفجيرات في دمشق، أولها تفجير اجتماع خلية الأزمة في مبنى الأمن القومي، والثاني تفجير أمام وزارة الداخلية أُصيب الشعار على إثره ونُقل لتلقي العلاج خارج سوريا. وتسلم اللواء محمد رحمون، حقيبة وزارة الداخلية خلفاً للشعار الذي أُزيح من المنصب، بعد تقليص للصلاحيات، وفتح ملفات فساد داخل الوزارة قبل شهرين تقريباً، بأوامر روسية. وتمّ تعيين اللواء محمد الشعار نائباً لرئيس "الجبهة الوطنية التقدمية".

رحمون كان يشغل منصب رئيس "شُعبة الأمن السياسي" وقبلها رئيساً لـ"فرع الاستخبارات الجوّية" في حرستا، وهو مُدرج ضمن العقوبات الأميركية على شخصيات عسكرية سورية مُشاركة بقصف الغوطة الشرقية بالسلاح الكيماوي. ويُعتبر رحمون من أبرز الشخصيات الأمنية في سوريا، ممن وضعوا مُخططات تقسيم دمشق وريفها عبر الحواجز العسكرية، وحددوا آليات قمع التظاهرات الشعبية، بما في ذلك قطع الاتصالات والكهرباء عن المناطق الساخنة، في السنة الأولى من عمر الثورة السورية.

وعيّن الأسد عاطف نداف وزيراً للتجارة الداخلية وحماية المُستهلك، بدلاً من عبدالله الغربي. وعُرف الغربي بـ"وزير الدراويش" لدى السوريين المُقيمين في مناطق النظام لمُحاولاته الجاهدة مُكافحة الفساد وضبط الأسعار في السوق. والنداف حاصل على دكتوراه في طب الأسنان من جامعة كييف في اوكرانيا، وتقلّد منصب وزير التعليم العالي منذ عام 2016 حتى تم نقله إلى وزارة التجارة الداخلية. النداف تنقّل كمُحافظ بين إدلب وطرطوس والسويداء، وكان نائباً لرئيس "لجنة الأمن القومي"، وانتخب عضواً في مجلس الشعب في العام 2016. وعُرف النداف بتوتير العلاقة بين الطلاب وبين زارة التعليم العالي منذ تسلمه لها في العام 2016، إذ أصدر عشرات القرارات التي أضرت بالطلاب، من رفع المُعدلات وإلغاء الدورات التكميلية، وزيادة رسوم الجامعات.

وعيّن الأسد عماد موفق العزب وزيراً للتربية بدلاً من هزوان الوز. العزب من أبناء داريا بريف دمشق وعضو سابق في مجلسها التنفيذي، وعضو مجلس شعب سابق، وتدرج في مناصب في "حزب البعث" و"اتحاد شبيبة الثورة"، وشغل منصب رئيس "الهيئة الوطنية للاولمبياد السوري".

وأطاح الأسد من خلال تعديله الوزاري بوزير السياحة بشر اليازجي، وعيّن محمد رضوان مارتيني، بدلاً عنه. ومارتيني من مدينة حلب، شغل منصب رئيس "مجلس الأعمال الروسي– السوري"، ورئيس "اتحاد غرف السياحة"، وهو معاون سابق لوزير السياحة، ويُعتبر من الشخصيات القريبة من رامي مخلوف، وشغل سابقاً منصب مدير "شركة جوليا دومنا" السياحية التي يملكها مخلوف.

وتولى محمد إياد الخطيب، منصب وزير الاتصالات خلفاً لعلي الظفير. وشغل الخطيب سابقاً منصب مدير فرع اتصالات دمشق، ثم عُيّن مديراً عاماً للاتصالات السورية.

وشملت التغيرات أيضاً وزارة التعليم العالي، الذي تسلمها بسام بشير ابراهيم خلفاً للنداف. فيما تسلم المهندس حسين عرنوس وزارة المواد المائية بدلاً من نبيل الحسن. وتسلم حقيبة وزارة الصناعة محمد زين العابدين خلفاً لمحمد يوسف. أما وزارة الأشغال العامة والإسكان فقد تسلمها محمد عبداللطيف بدلاً من حسين عرنوس.

وألغى بشار في مرسومه وزارة "المُصالحة" بشكل نهائي، واستبدلها بـ"الهيئة العامة للمُصالحة الوطنية" التي ستتخذ من دمشق مقراً لها وترتبط برئاسة الوزراء. وعُيّن علي حيدر، رئيساً لـ"الهيئة" بعد إنهاء تكليفه كوزير لـ"المُصالحة". ومن المُفترض، بحسب مصادر "المدن"، أن يُعاد تشكيل هيكلية "وزارة المصالحة"، لتتناسب مع "الهيئة" الجديدة. وكان علي حيدر، قد عُيّن وزيراً لـ"المُصالحة" في العام 2011 بمرسوم جمهوري لإحداث الوزارة، وبقي فيها طيلة السنوات السبع الماضية.

وكان مُتوقعاً أن يتم تغيير وزير الخارجية وليد المُعلم، لأسباب صحية، وتسلم بشار الجعفري الوزارة خلفاً له. مصادر خاصة أكدت لـ"المدن"، أن المُعلم سيُزاح من منصبه قريباً، نظراً لتدهور حالته الصحية بشكل كبير، ونقله إلى المستشفى مرات متعددة خلال الأشهر الماضية. ربما سيكون قرار إقالة المُعلم، منفصلاً، نظراً لمنصبه الرفيع وتاريخه في خدمة النظام.

ردة الفعل الأولية في الشارع لم تُكن راضية بالتغيرات الجديدة، خاصة مع إزاحة وزير التجارة الداخلية، وتعيين النداف المعروف بفساده. التغيير لم يمس وزير المالية، الذي لم يستطع حتى اليوم الحفاظ على استقرار الليرة. كما أن تعيين محمد رحمون وزيراً للداخلية، لاقى استياءً كبيراً لما يُعرف به هذا الشخص من تجبر وتسلّط وقبضة أمنية.

وكان الشارع الموالي يتوقع أسماء جديدة و"نظيفة"، يمكن أن تُغير الحال، خاصة مع حديث النظام المُستمر حول انتهاء الحرب، ومُطالبة اللاجئين بالعودة. ما جرى فعلياً، هو تعيين أشخاص أكثر فساداً من سابقيهم، على عادة النظام.

وسبقت التغييرات الحكومية تغييرات أمنية غير مُعلنة، طالت ضباطاً في إدارة "أمن الدولة" و"إدارة المُخابرات الجوية" وكذلك "الأمن الوطني". وتم تبديل مدير مكتب اللواء علي مملوك، وعدد من ضباط "الأمن الوطني"، وفقاً لمصادر "المدن" الخاصة.

وأكدت مصادر "المدن" أن خدمة رئيس "المخابرات الجوية" جميل الحسن، ستنتهي قريباً، ربما مع نهاية العام 2018. ومن أبرز المُرشحين لتسلّم إدارة "المخابرات الجوية" هو العميد سُهيل الحسن، قائد "قوات النمر"، المعروف بصلته القويّة بالجانب الروسي.

ومن الأسماء التي ستتم إزاحتها القائد العام لـ"الحرس الجمهوري" اللواء طلال مخلوف، بسبب تقدمه في السن، وعدم القدرة على التمديد مُجدداً له. فضلاً عن تسريح عدد من ضباط الجيش والقوى الأمنية بعد وصولهم إلى سن التقاعد.

وبالتزامن مع التعديل الحكومي ألغى بشار الأسد تكليف مُحافظ دمشق بشر الصبّان، وعيّن مكانه عادل أنور العلبي. والعلبي رئيس مجلس محافظة دمشق منذ العام 2012، ونائب رئيس مجلس إدارة "شركة دمشق الشام القابضة"، وكان نائب مُحافظ دمشق، ومديراً لمطابع جريدة البعث الحكومية.

وقالت مصادر "المدن" إن الإطاحة بالصبّان، اخطبوط الإعمار في دمشق، جاءت بعدما "طلعت ريحته"، بسبب تجاوزاته

ومُشاركته بعض رجال الأعمال، المحسوبين على دائرة النظام الضيقة، في مشاريع ضخمة مُقابل تمرير رخص تلك المشاريع خاصة في "مدينة ماروتا".